العرب والعولمة
الواقع والآفاق المستقبلية

د. حربي محمد عريقات

كلية العلوم الادارية والمالية - جامعة الإسراء

The Arab World And Globalization:

Present Status And Future Prospectus

ABSTRACT

Globalization is one of several other phenomena facing our contemporary World as it brings about a number of challenges to the developing World including our Arab countries. The Globalization Phenomenon is not, however, confined to the economic aspect, but rather has social, cultural, ecological, and Political Impact.

This study tries to identify the advantages and disadvantages of the Globalization concept and the means which enables the Arab to deal with it. This paper also tries to highlight the main features of the present Arab status, and to improve the future prospects, of the economical, social, political, and even the military potentiality of the Arab World .

ملخص

لقد أصبحت ظاهرة العولمة من أبرز الظواهر التي تواجه عالمنا المعاصر بقدر ما تطرح هذه الظاهرة عدداً من التحديات للبلدان النامية ومنها البلاد العربية . فظاهرة العولمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتعداه الى الجوانب الأخرى كالاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية .

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع مفهوم العولمة سلباً وايجاباً وكيف يمكن للوطن العربي أن يواجه هذه الظاهرة. ثم التعرف على واقع الوطن العربي الحالي والآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحتى عسكرياً .

تاريخ تسلم البحث: 2001/12/31 تاريخ قبول البحث: 2003/3/11

المقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تقسيم العالم إلى ثلاث مجموعات من الدول :

1 ـ دول العالم الأول وتضم أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسائر الدول الرأسمالية .

2 ـ دول العالم الثاني وتضم الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وسائر الدول الاشتراكية .

3 ـ دول العالم الثالث وتضم الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية .

وحيث سيطر نظام القطبين في العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة التي استمرت حوالي خمسٍ وأربعين سنة ، قاد العالم قوتان ممثلتين بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

وبدأت ملامح العولمة خلال فترة الحرب الباردة مع قيام عصبة الأمم وتسميتها لاحقاً "بهيئة الأمم المتحدة " ، ثم تأسيس صندوق النقد الدولي للإشراف على النظام النقدي الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للاشراف على النظام المالي الدولي وتقديم القروض طويلة الاجل ، وتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات GATT في عام 1947 سبعة وأربعين وتسعمائة وألف .

ومع قيام المنظمة العالمية للتجارة اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه الثلاثة أهم مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة) وأصبحت تشكل في حجمها نظاماً اقتصادياً حاكماً وحازماً ينظم العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف المجالات.

ولقد أصبحت ظاهرة العولمة من أبرز الظواهر التي تواجه عالمنا المعاصر بقدر ما

تطرح هذه الظاهرة عدداً من التحديات للبلدان النامية ومنها البلاد العربية. فظاهرة العولمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي ، بل تتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية. ومنذ سنوات والحديث متواصل حول العولمة ، لا بل إنها أصبحت المصطلح المسيطر في العلاقات الدولية. فهناك مؤيدون لأهداف ظاهرة العولمة حيث يعتبرها الوسيلة الفعالة لتفاعل المجتمعات البشرية حضارياً وإنسانياً دون قيود وحدود.

أما الاتجاه الاخر الرافض للعولمة فيعتبرونها الاداة الخطيرة لأختراق السيادة الوطنية، وتكريس ما بعد الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، وتكريس عالم القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الامريكية .

لقد شاع استخدام العولمة في السنوات الاخيرة ، ويمكن تسمية هذا العصر بعصر العولمة وهي لغة العصر في القرن الحادي والعشرين والتي تركز هذه الظاهرة أساساً على تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني والعودة إلى حرية التجارة ، وحرية انتقال رؤوس الاموال ... الخ .

فالعولمة إطار لنظام اقتصادي عالمي يقوم على أيديولوجيات ومناهج الليبرارية الجديدة فهو نظام عالمي يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصالات . كما يشمل مجال السياسة والفكر .

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مفهوم ظاهرة العولمة سلباً وايجاباً وكيف يمكن للوطن العربي أن يواجه هذه الظاهرة ، ثم التعرف أيضاً على واقع الوطن العربي الحالي والآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحتى عسكرياً.

أولاً : نشأة ومفهوم ظاهرة العولمة : Globalization

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الامريكية التي نصبت نفسها حارساً وموجهاً وزعيماً على العالم أجمع. ان الاتجاه نحو العولمة قديم جداً، اذ ان ماركس وانغلز كانا يتكلمان عن هذه الظاهرة نفسها، ظاهرة العولمة، منذ مائة وخمسين عاماً ، عندما كتبا في البيان الشيوعي أن السلع التي تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الانتشار شرقاً وغرباً، ولن يفلح في صدها أي سور ، ولو كان بمثابة سور الصين العظيم [1] .

ان كثرة الكلام عن ظاهرة العولمة في السنوات العشر الأخيرة ليس سببها نشأة الظاهرة بل نموها وبمعدل متسارع، ولكن من الضروري التأكيد هنا على أن العامل الأساسي المسؤول عن نشأة هذه الظاهرة (ظاهرة العولمة) واستمرارها وتسارعها، هو التقدم والتطور التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

فالتعريف الدقيق لظاهرة العولمة بشكل عام هو " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق ،وتالياً إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدول "[2] . ان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات المتعددة الجنسية (الشركات الرأسمالية الضخمة) .

ويمكن تقسيم العولمة إلى ثلاث مراحل متكاملة هي :

1 ـ **مرحلة البداية:** بدأت مع ظهور مشروع مارشال الأمريكي الذي أقيم بهدف اعادة اعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية واعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية وقد تمثل ذلك بظهور البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي .

2 ـ **مرحلة العولمة الإقليمية**: بدأت مع بداية النصف الثاني من عقد الخمسينات عن طريق انشاء سوق مشتركة ضمن "معاهدة روما" عام ١٩٥٧ سبعة وخمسين وتسعمائة وألف.

3 ـ **مرحلة العولمة الكونية**: بدأت عام ١٩٨٥ خمسة وثمانين وتسعمائة وألف حين أعلن الرئيس السوفيتي السابق غورباتشوف عن ايجاد "ثورة البيروستوكيا" وتلاها حادث هدم حائط برلين عام ١٩٨٩ تسعة وثمانين وتسعمائة والف ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ واحد وتسعين وتسعمائة وألف فقد كان لهذه الحوادث مجتمعة (١٩٨٥ – ١٩٩١) الأثر الواضح الذي هيأ للولايات الأمريكية المناخ الأمثل للتربع على عرش النفوذ العالمي .

فقد كان أيضاً الاعلان عن انشاء "المنظمة العالمية للتجارة" عام ١٩٩٥ خمسة وتسعين وتسعمائة وألف بمثابة حجر الأساس في بناء العولمة الكونية .

ولا شك أن العولمة تتضمن اتجاهاً نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات الرأسمالية العملاقة للمستضعفين في الأرض،وأخص هنا البلدان النامية ومنها الدول العربية. ان ظاهرة العولمة تحاول أن ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة لتبني أفكار الرأسمالية والتخلي عن أية أفكار أخرى ومنها الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية. وان العولمة لا تريد سوى اقتلاع ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات ،وليست زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة ، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وانما ايضا اطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في " حراسة النظام " وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين وهي الأمور التي ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول العالم[3]. ومع تسارع العولمة من أجل تبنيها، فإن بعض

المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً مثل "العالم الثالث" و"التحرر" و"التقدم" و"حوار الشمال والجنوب" و"التنمية الاقتصادية" لم يبق لها في دنيا العولمة أي معنى، خاصة أن "العالم المتقدم" أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية، وبشكل خاص مشكلات القارة الأفريقية والدول الآسيوية وحتى البلاد العربية.

ان المقولة الأساسية للنظرية الاقتصادية الحديثة التي ينصح بها عدد كبير من الخبراء والاستشاريين الاقتصاديين ويقدمونها للمسؤولين عن إدارة دفة السياسة الاقتصادية تتمثل في أن ما يقرره السوق صالح ، أما تدخل الدولة فطالح" . ومن أمثلة المدرسة الاقتصادية الحديثة الاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل ميلتون فريدمان Milton Friedman الذي يقول: "اتخذت في الثمانينات الغالبية العظمى من الحكومات الغربية هذه الليبرالية الحديثة منارا تهتدي به في سياساتها وهكذا فإن عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة لأداة السوق ،وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات والمتمثلة في البنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي I.M.F ومنظمة التجارة العالمية WTO فالعولمة سميت بالعصر الجديد الذي لا بد فيه لجميع دول العالم من تبني هذا المفهوم .

ثانياً : ما هو موقف المجتمعات المختلفة من ظاهرة العولمة ؟

للاجابة عن هذا السؤال أود أن أشير إلى أن هناك معركة كبرى أيدولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول ظاهرة العولمة ، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهناك اتجاهات تقبل بالعولمة دون تحفظات باعتبارها لغة هذا العصر ، وهي تتجاهل السلبيات

الخطيرة لبعض جوانب العولمة .

وبالنسبة لنا ، نحن العرب ، وحسب رأي عدد كبير من المفكرين والاقتصاديين العرب الذين أوضحوا من خلال مقالاتهم حول ظاهرة العولمة ، علينا أن نعرف المشاكل والمخططات والمشاريع والأدوار والتحديات القادمة، كل هذا ، في اعتقادي رهين بما يجب أن توفره القيادات السياسية وصناع القرارات في الدول العربية من المناخات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، وتجسير الفجوة بينهم وبين النخب الفكرية ورجالات المعرفة ليتمكنوا من التوصل أخيراً إلى ما يمكن فعله ازاء ظاهرة العولمة .

ان تحديات القرن الحادي والعشرين معقدة وصعبة ومن بينها العولمة. فلا بد من العمل العربي المشترك الصادق والمخلص والجاد. كما وينبغي لنا الاشارة هنا إلى أن الدولة التي تعمل حالياً لفرض ظاهرة العولمة أو الترويج لها بمستوياتها كافة هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد " الهيمنة الأمريكية " أو " أمركة العالم " وهي تستخدم في سبيل ذلك سطوتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة . ونود أن نوضح أن هناك أبرز ثلاثة مفاهيم لظاهرة العولمة وهي كما يلي :

أ ـ العولمة السياسية التي ترتكز على مفهوم الأحادية أي " أرض بلا حدود ، زيادة في التبعية السياسية وتدمير الارادة السياسية والاستقلالية للقرار السياسي " .

ب ـ العولمة الاقتصادية ، وتعتمد على مفهوم السوق أي " سوق بلا حدود " بالغاء كافة القيود على تحركات رؤوس الأموال والبضائع بأنواعها المختلفة والتكنولوجيا .

جـ ـ العولمة الثقافية وتستند إلى مفهوم الشمولية " أي ثقافة بلا حدود " .

ثالثاً : العرب والعولمة :

لابد من التطرق لواقع الاقتصاد العربي للوقوف على الصورة الحقيقية ثم كيفية مواجهة أي عقبة تواجه الوطن العربي .

ان الاقتصاد العربي يعاني من مجموعة عقبات في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي كما يلي[4]:

1 ـ أهم عناصر الدخل العربي (الانتاج القومي) هو البترول وبعض المواد الأولية .. وهذا يعني أن الاقتصاديات العربية تتأثر في الصعود والهبوط لا محالة بالسياسات الاقتصادية للدول الصناعية ويجعلها تابعة بصورة أتوماتيكية.

2 ـ ضيق القاعدة الانتاجية بالاضافة إلى ضيق سعة الأسواق المحلية ، فالقاعدة الإنتاجية ضعيفة في شتى المجالات الاقتصادية والزراعية والاقتصاد العربي اقتصاد خدمات رغم أن هناك امكانات وثروات هائلة في البلدان العربية غير مستغلة استغلالاً أمثل .

3 ـ تواضع مستوى التقدم العلمي والتقني .

4 ـ الاعتماد المتزايد على الاستيرادات وخصوصاً المواد الغذائية .

5 ـ انخفاض الاستثمارات المحلية .

6 ـ ارتفاع معدلات الأمية بين السكان في الدول العربية .

7 ـ تراجع بعض الخدمات كالصحة والإسكان والتعليم ... الخ .

8 ـ ارتفاع معدلات البطالة والتضخم .

9 ـ تزايد المديونية الخارجية لغالبية الدول العربية .

10 ـ أغلب الصناعات بدائية وصغيرة الحجم، ومن ثم يستحيل إدخال وبناء تكنولوجيا حديثة وإنشاء صناعات كبيرة استراتيجية كصناعة العدد والآلآت والطائرات والسيارات والقطارات في بلد صغير أو في إقطاعيات عربية. والإنتاج الكبير يسمح

بتخفيض تكاليف الإنتاج ، ويمكن من بناء تكنولوجيا ذاتية ويحرر الاقتصاد العربي من الارتهان للموضات التكنولوجية الغربية التي تستنفذ أموالاً طائلة .

11 ـ هجرة عوائد النفط – طبعاً استنفذ قسم كبير منها الآن – واعادة تدويرها إلى الأسواق الغربية مما يحسن من نموها على حسابنا .

12 ـ هجرة العقول Brain Drain وأصحاب الكفاءات والمروءات والمبدعين اذ أصبحت بلادنا طاردة لأبنائها ، بسبب التخلف السياسي للنظام العربي وسوء الادارة والتضيق على الفكر وأهله بدلاً من احتضانهم وإعطائهم ما يستحقونه من اهتمام ورعاية .

تعتبر هذه التحديات كبيرة على مستوى الوطن العربي، وأما على الصعيد الدولي فقد ظهرت خلال العقدين الأخيرين تطورات ومستجدات دولية في جوهرها تحديات إضافية للأقطار العربية وفي مقدمة هذه المستجدات تنامي (العولمة) والإسراع في تعميق الاندماج بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وهل نحن العرب مهيئون كقوة اقتصادية أم لا؟ الجواب لا.

ان التحديات التنموية والاقليمية والدولية التي تواجه الوطن العربي ضمن واقع التجزئة والتبعية والآثار السلبية للمستجدات الدولية المعاصرة تستوجب منا وقفة عربية جماعية جادة يتسم من خلالها بناء توجهات واستخدام أدوات وسياسات لمواجهة هذه التحديات والتحقيق من آثارها السلبية على اقتصادات الوطن العربي وضمن منظور حالي ومستقبلي . ومن أجل تحقيق توافرها لتحقيق ذلك :

1 ـ أن تكون التنمية عملية تطوير حضاري شامل لكل المجالات .

2 ـ أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلاً بحياة البشر كالقضاء على الفقر والبطالة وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد .

3 ـ ان يتحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية بأشكالها المختلفة .

4 ـ أن تواجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجه الوطن العربي من تحديات .

5 ـ أن تتوافر لها عوامل الاستمرار والاستقرار معتمدة على السوق الداخلي أي ذات توجه داخلي في ضوء الحاجات الأساسية للسكان وأن يقترن ذلك بسياسة لتوزيع الدخل أكثر بين السكان من أجل تحقيق الرفاهية للجميع.

6 ـ ضرورة مشاركة جماهير الشعب في الأقطار العربية في عملية صنع القرارات .

6 ـ الغاء كل الحواجز الجمركية مع اطلاق حرية انتقال القوى البشرية ورأس المال والخبرة .

8 ـ انشاء صناعات كبرى مشتركة بين الدول العربية .

9 ـ إقامة سوق عربية مشتركة على أرض الواقع .

ان التنمية العربية تواجه مأزقاً حرجاً الآن في هذا القرن الحادي والعشرين والمتمثل في تحديات المنظومة الرأسمالية العالمية الا وهو تحدي ظاهرة العولمة فما العمل ؟

الجواب واضح ويتمثل بالعمل الجاد والوعي المتكامل الشامل المبني على الارادة الذاتية والقدرات الذاتية أولاً والتعامل من هذا الموقع من العالم من منطلق الثقة بالنفس والايمان بقدرات الأمة وحضاراتها وعلى أساس المصلحة والمنافع المتبادلة دون تفريط في الأرض على المستوى القطري والوطن العربي .

ان تحدي التنمية يواجه البلدان العربية منذ نيلها الاستقلال السياسي . ومعروف أن توجهات التنمية في البلدان العربية كانت قطرية ولم تحقق معدلات مرتفعة ولم تحقق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي . هذا وتبلغ المساحة الكلية للبلدان العربية 14.2 مليون كيلو متر مربع توازي مرة ونصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أو 10.2٪ من مساحة الأرض وتمتد السواحل العربية مسافة 23 ألف كلم وتطل الدول العربية على المحيط الأطلسي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وهناك امكانات طبيعية وبشرية هائلة في البلدان العربية غير مستغلة. فالحل الأمثل للبلدان العربية في التكامل

الاقتصادي لمواجهة كافة التحديات . كما أن هناك علاقة قوية للتكامل بالتنمية وتتجسد هذه العلاقة بالتنمية في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها للبلدان العربية والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

1 ـ العمل على توسيع السوق بما يزيد من امكانات إقامة المشروعات الانتاجية بحجوم مناسبة للانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير .

2 ـ مواجهة سوء الاستغلال باستغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة .

3 ـ زيادة نسبة التجارة البينية بين البلدان العربية من خلال المشروعات المشتركة .

4 ـ توفير إمكانات أفضل لاستخدام فعال لمنجزات العلم والتكنولوجيا والطرق الفنية الحديثة في العملية الإنتاجية بغرض تحسين مستويات الكفاية الاقتصادية .

5 ـ خلق الظروف الايجابية لاقامة نمط جديد ومتكافئ من التخصص وتقسيم العمل وما يرتبط بذلك من تطوير الهيكل الإنتاجي .

لو سألنا أنفسنا : ما الأثر السلبي لظاهرة العولمة على وطننا العربي ؟ ان الأمر واضح جداً بعد محاولات الهيمنة الأمريكية اذ أصبح الوطن العربي بثرواته وعمقه الاستراتيجي والاجتماعي مباحاً للولايات المتحدة الأمريكية ومرتعاً خصباً لترويج بضائعها وأفكارها وبخاصة بعد حرب الخليج عام 1991 لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية والتحكم فيه لاستعماله سلاحاً ماضياً ضد معارضيها في أوروبا وآسيا والسيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط [5].

وقد ساهمت عملية اجتياح العراق للكويت، بغض النظر عمّن هو المسؤول : العراق أم الكويت ، في تفاقم التوتر . وقد أحدثت في شق شرخ كبير في جسم الوطن العربي وتكريس انهيار النظام العربي وانكشافه أمام العالم حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن

من ضعف وتخاذل وتناحر وخسائر بشرية ومالية قدرت بحدود 650 مليار دولار ، وإعطاء فرصة كبيرة للهيمنة الأمريكية . كما لا ننسى العدوان المتكرر الأمريكي والبريطاني الشرس والهمجي على العراق لتدمير قدراته الوطنية حيث أن أمريكا لا تريد للوطن العربي أي تقدم أو تطور في أي مجال من المجالات .

ان هناك العديد من نقاد الهيمنة الأمريكية ، أي النظام العالمي الجديد أحادي القطب ، أمثال الأستاذ الأمريكي هيربرت شبيللر في كتابه: " وسائل الأعلام والامبراطورية الأمريكية[6] . كما أن هناك انتقاداً حاداً للدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية وخاصة الأمريكية العملاقة في إضعاف الدول النامية ومنها الدول العربية ، حيث ان هناك ما يقارب 358 ملياردير اً غالبيتهم من الأمريكيين يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان العالم، أي أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم [7]. ان الشركات المتعددة الجنسية تعتبر العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. وهذه الشركات ضخمة جداً، فإن قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول النامية ومنها الدول العربية. وان استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم الآن قادرة على الحد من سيادة هذه الدول . فإذا رغبت دول ما في اتباع سياسات معينة تؤثر سلباً على أرباح أحد فروع هذه الشركات تقوم الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى مكان آخر ، وهذا بحد ذاته يشكل رادعاً للدول الضعيفة لكي تعيد حساباتها بالتعامل مع الشركة .

وباستمرار كنا نحذر من مخاطر الاستثمار غير المحلي وخاصة غير العربي لما له من أهداف حاقدة تجاه الدول العربية. وكما لا ننسى أن الشركات المتعددة الجنسية هي ظاهرة الاستعمار الحديث التي ترى العالم عبارة عن سوق مفتوح لها والدول النامية ضحية الشركات المسيطرة حاليا على اقتصادياتها بالاضافة إلى نشر الفساد والرشاوى

والتبعية لها . وبسبب ذلك تقوم بتعميق الهوة بين ما يسمى بالعالم الرأسمالي الحر المتقدم تكنولوجياً وعلمياً واعلامياً وبين العالم النامي المحطم اقتصادياً وسياسياً وعلمياً[8].

رابعاً : ما أهم اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ؟

إن الجواب على هذا السؤال واضح من خلال الأمور التالية :

1 ـ الضمان الأساسي للنفط واحتياطياته في المنطقة لمدة طويلة .

2 ـ الحصول على مكاسب اقتصادية على حساب غربي أوروبا واليابان .

3 ـ إدارة النظام الاقليمي القادم للشرق الأوسط لتحقيق مصالحها .

4 ـ السيطرة على عمليات الحكم في المنطقة أولاً والعالم المتطور ثانياً وتدريجياً .

5 ـ التدخل في الشؤون الداخلية واختراق السيادات الاقليمية وتصر على ابقاء التجزئة بل العمل على احداث مزيد من التجزئة في العراق وفي السعودية ودول عربية أخرى .

6 ـ ترتيب قضايا التسوية بين العرب واسرائيل لصالح اسرائيل وليس لصالح العرب .

7 ـ ادخال دول المنطقة في حزام العولمة وهي غير مستعدة الان لمواجهة المنافسة في كل المجالات .

خامساً: ما أهم الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الاهتمامات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ؟

يمكن تلخيص هذه الوسائل والأدوات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالآتي :

1 ـ الحصارات على بعض الدول العربية كالعراق وليبيا والسودان .

2 ـ خلق النزاعات الاقليمية والطائفية في الدول العربية من أجل سهولة السيطرة عليها .

3 ـ فرض السيطرة بالقوة العسكرية على الدول وفرض الأمر الواقع الذي تريده أمريكيا

من اذلال وقهر وتعسف للدول النامية ومنها الدول العربية .

هذه هي أهم الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة تجاه الدول العربية ، وأما بالنسبة لأدوات العولمة الاقتصادية وآلياتها وقوانينها فكثيرة التنوع، تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمعظمها مثل :

1 ـ الشركات المتعددة الجنسية .

2 ـ حلف الأطلسي الجديد .

3 ـ صندوق النقد الدولي .

4 ـ البنك الدولي .

5 ـ منظمة التجارة العالمية WTO

6 ـ مجلس الأمن .

7 ـ أنظمة وسائل الاتصال والاعلام والمعلومات الحديثة بأشكالها المختلفة .

هذه حقائق يجب أن يعرفها العرب وغير العرب من الدول النامية الأفريقية والآسيوية للتصدي للهيمنة الأمريكية في محاولة تفتيت الدول والشعوب .

أمريكيا تفرض على العربي بالذات استراتيجية غايتها تعميق التجزئة والتخلف والتبعية . وليس أمام أمتنا العربية العريقة التاريخ والدين واللغة والعادات والتقاليد الا التصدي للهيمنة الأمريكية وللتحالف الأمريكي الاسرائيلي دفاعاً عن ذاتها وهويتها ووحدة الشعوب العربية .

وهناك مجموعة قيم وأفكار تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتخصص لهذا الترويج اعتمادات مالية ضخمة مثل :

أ ـ حقوق الانسان وهي تعمل ضد حقوق الانسان في البلدان النامية ومن بينها الدول العربية من خلال خلق المشاكل والاضطرابات والحصارات على الشعوب .

ب ـ الديمقراطية الفردية أي حرية الفرد في التعبير .

جـ ـ خصخصة الاقتصاد وهذا توجه لظاهرة النظام الليبرالي الرأسمالي الحديث وتقليص دور الدولة (الحكومات) في الحياة الاقتصادية .

سادساً : اسرائيل والعولمة :

هناك حقيقة يجب أن يعلمها كل مواطن عربي ومفادها ان اسرائيل لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهي من أدوات العولمة الاقتصادية الأمريكية مقارنة مع غالبية الدول العربية التي تعتمد في تمويل مشاريعها على مؤسسات تمويلية دولية .

فإسرائيل تشجع القطاع الخاص وتدعمه لكنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التي تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. ان اسرائيل تطرح تصورها الخاص بالعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها من الدول العربية ،وهو تصور " الشرق أوسطية " .

فمشروع الشرق أوسطية الذي تروج له اسرائيل هو عولمة مصغرة . ويمثل دفاعها عن النظام الشرق أوسطي من خلال مزايا كثيرة ستجنيها دول المنطقة حسب تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وتتمثل بالآتي :

1 ـ اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو .

2 ـ مزايا الخصخصة وتقسيم العمل .

3 ـ انتهاء عصر الايديولوجيا .

4 ـ مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه .

5 ـ خطأ التمسك بالولاء التقليدي لأمة أو وطن .

6 ـ مزايا السلام وأضرار الحرب .

تستخدم اسرائيل هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية في الوقت الذي تفعل عكس ذلك حيث تتمسك بأيديولوجيتها وترفض الانفتاح على الآخر ، تضحي بالاعتبارات الاقتصادية اذا تعارضت مع الأهداف السياسية ، كما أنها تتمسك بالولاء التقليدي للأمة والوطن ، وتمارس الحرب باستمرار ، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني من خلال الممارسات التعسفية والاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان .

سابعاً : دور الدولة والعولمة :

لقد أصبح من مستلزمات العولمة وتبادل رؤوس الأموال ومبادئ السوق المفتوح السعي من أجل تغيير مفهوم دور الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص لكي يلعب دوراً أساسياً بعيداً عن بيروقراطية مؤسسات الدولة حسب رأي أصحاب ترويج ومؤيدي فكرة العولمة. ومن هنا نلاحظ أن التركيز البارز حول تشجيع دور القطاع الخاص في المؤتمرات واللقاءات الدولية بما في ذلك مؤتمر عمان الاقتصادي ومؤتمر برشلونة ، بالإضافة إلى سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك السياسات التجارية والمالية للدول المتقدمة في تعاملاتها مع الدول النامية .

هذا وقد أخذت الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية تشترط ربط تشجيع القطاع الخاص بمنح المعونات والمساعدات سواء كان ذلك على شكل منح أو قروض ، بل انها تشترط في بعض الأحيان رفع دعم الدولة عن عدد من السلع والخدمات الأساسية مما يسبب الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية بما في ذلك عدد من الدول العربية التي سارت على هذا النهج[9].

ثامناً : وسائل العولمة :

تعتمد ظاهرة العولمة للاتصال الكوني الوسائل التالية :

1 ـ الستلايت/ التلفزيون

2 ـ الانترنت .

3 ـ الهاتف الخلوي /النقال

4 ـ الفيديو

5 ـ البورصات العالمية

6 ـ بطاقات الائتمان

7 ـ فتح الباب على مصراعيه أمام التدفقات لمالية العالمية .

تاسعاً: أهداف العولمة :

بعد الاستعراض السريع لكل جوانب ظاهرة العولمة يمكن تصور مجموعتين من الأهداف لتلك الظاهرة بين مؤيد ومعارض .

أهداف العولمة كما يراها مؤيدوها :

1 ـ تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال .

2 ـ التوسع على مدى العالم وانشاء فرص للنمو الاقتصادي العالمي .

3 ـ زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي .

4 ـ زيادة الإنتاج المحلي والعالمي .

5 ـ حل المشكلات الانسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية

6 ـ ايجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى التوحيد

7 ـ نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية الهامة .

وأما أهداف العولمة كما يراها معارضوها وغير المتحمسين لها فيمكن ايجازها فيما يلي :

1 ـ الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

2 ـ التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في العالم لخدمة المصالح الأمريكية.

3 ـ الغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب والقيام بتفتيت بعض الدول إلى كيانات صغيرة .

4 ـ مضاعفة فرص المجموعات الأقوى .

5 ـ تعميق التناقض بين المجموعات البشرية .

6 ـ زيادة الدول القوية غنى والفقيرة فقراً .

7 ـ فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها .

8 ـ القضاء على الهوية التنافسية والقومية على تراث الأمم الفكرية والحضارية .

عاشراً : هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على العالم إلى ما لا نهاية ؟

الجواب، ان هذا الوضع للهيمنة الأمريكية أي أمركة العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لن يدوم طويلاً حيث أن العولمة بصيغتها الأمريكية سوف تتآكل مع مرور الوقت وذلك بسبب العوامل التالية :

1 ـ المشاكل الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية كظاهرة البطالة والتضخم .

2 ـ العجز المستمر في الميزان التجاري الأمريكي والذي يقدر الآن بأكثر من ١٥٠ مليار دولار .

3 ـ أزمة في النظام الصحي .

4 ـ انتشار المخدرات على نطاق واسع .

5 ـ ارتفاع كبير في معدلات الجريمة .

6 ـ عدم تحقيق السلام في مناطق كثيرة من العالم .

7 ـ ازدياد بؤر المواجهات المسلحة في العالم .

8 ـ اندلاع نزاعات قومية واثنية حادة في انحاء كثيرة من العالم .

9 ـ هناك دول منافسة ستظهر قوتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية كأوروبا والصين واليابان والهند .

10 ـ يرى بعض المفكرين الأمريكيين أن الخطر الأصفر هو أخطر من الخطر الأحمر " يقصد هنا الصين واليابان أخطر من الاتحاد السوفيتي " .

حادي عشر : الارادة السياسية في الوطن العربي :

تكمن المشكلة في الوطن العربي في عدم وجود الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة . ويتضح ضعف الإرادة السياسية في تعطيل التكامل الاقتصادي العربي في الأمور التالية [10]:

1 ـ التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية .

2 ـ التوقيع على الاتفاقيات في معظم الاحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ .

3 ـ البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة لهذا العمل .

4 ـ تعرض العمل العربي المشترك وتأثره بالتقلبات الطارئة للعلاقات والمشكلات السياسية بين الدول .

5 ـ عدم إبداء الاهتمام لحضور الاجتماعات التي تهم العمل العربي المشترك واعطاء الوقت

الكافي لمناقشة وبحث مواضيع هامة في هذا المجال .

6 ـ عمق الشعور القطري في الدول العربية .

7 ـ غياب دور المنظمات الشعبية والجماهير في أغلب الحالات عن المشاركة في وضع القرارات ومتابعتها (الديمقراطية) .

8 ـ حجم ومستوى التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية العربية للخارج .

إن الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة هي السبيل الوحيد في دفع العمل العربي المشترك إلى الأمام في مواجهة التحديات الكثيرة والى مستقبل أفضل للوطن العربي وخاصة أننا على أبواب القرن الحادي والعشرين . كما ويجب التصدي بقوة للتصريحات الأمريكية والمعلنة حول الخطر الاسلامي ومقولة هنتجنتون في صراع الحضارات، وما تلاها من دراسات ومقالات ومن رجالات دين في كنائس نافذة ومقربة جداً من اليمين الحاكم حالياً في أمريكيا، أمثال فرانكلين غراهام ، وبات سوبرتسون وجيري فالويل ، وغيرهم مما صرحوا في مواعظهم بأن الاسلام دين ارهابي وان الرسول صلى الله عليه وسلم ارهابي، وما تبثه وسائل الاعلام الأمريكية الضالة والفاسدة وخصوصاً محطة فوكس التلفزيونية من تشويه للاسلام ومن الحملة المغرضة على الأمة الاسلامية وحضارتها، وما تمارسه الادارة الأمريكية فعلاً في الغارة على العالم الاسلامي في أفغانستان ومناطق المسلمين في الفلبين وفي الاعداد للهجوم على العراق بلد الحضارات،ومن التهجم على الأنظمة العربية المساندة لأمريكيا دوماً بما في ذلك الافصاح عن مشروع لتقسيم السعودية الى دويلات ثلاث ، وفي النهاية كما يقول بيرل ولدبيرمان ، تكون الجائزة الكبرى مصر ، وبعد الاجهاز على الفلسطينين – لهي أدلة دامغة تعرى العنصرية والعنجهية الغائرة في صميم البنية السياسية والثقافية الأمريكية. فلا بد من القول أن أمريكيا وبعض الدول الأخرى لا تريد أن يكون هناك قوة اقتصادية ولا سياسية

ولا حتى عسكرية للبلدان العربية . فيجب تفويت الفرصة عليهم بالتكامل الاقتصادي العربي الجاد والمخلص والصادق من أجل جني ثمار التكامل الاقتصادي العربي وبالارادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة .

ثاني عشر : ما العمل لمواجهة تحديات المنظومة الرأسمالية العالمية (العولمة)؟

أوضحنا سابقاً أنه لا بد من وجود إرادة سياسية صادقة ومخلصة وجادة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي يجب أن تعود بالنفع على الشعوب العربية من خلال التكامل الاقتصادي العربي ولمواجهة تحديات المنظومة الرأسمالية العالمية . ومن أجل الخروج من هذه الأزمة (أزمة العولمة) هناك عدة إجراءات تساعد في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على المستويين القطري والقومي[11] .

أولاً: على المستوى القطري :

هناك عدة إجراءات يتعين على الدول العربية اتخاذها وتتمثل بالآتي :

1 ـ التراجع عن الاندفاع في الخصخصة وحرية الأسواق ، وعن الانفتاح الكبير على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية .

2 ـ إعطاء القطاع العام ، حسبما تتطلب التنمية ، الدور الأكبر والرائد في عملية التنمية شريطة إخضاعه للمحاسبة الديمقراطية . والدور المهم خصوصاً في نطاق المرافق العامة والبنية التحتية وقطاع التعليم كالجامعات والمعاهد .

3 ـ إعطاء القطاع الخاص دوراً مناسباً وتوجهه نحو إقامة مشاريع منتجة وإخضاعه للرقابة التمويلية وضمن اطار قانوني واجتماعي واضح .

4 ـ اتباع أسلوب ونهج التخطيط لادارة الاقتصاد وتوجيهه نحو التنمية المرغوبة .

5 ـ إطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل لاصلاح الإدارة

والأداء الحكومي في البلدان العربية .

ثانياً : على المستوى القومي :

وأما على المستوى القومي فتتمثل الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل الدول العربية ويمكن تقسيمها الى خمسة مجالات :

أولاً : في المجال الاقتصادي ويتطلب ذلك ما يلي :

1 ـ احداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد العربي ضمن استراتيجية كاملة وإنشاء مشاريع إنتاجية مشتركة كبرى من أجل تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاديات العربية.

2 ـ دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قد أقرها في بداية عام 1997 من أجل تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية كما ويجب تفعيل السوق العربية المشتركة الموجود والذي أنشئ عام 1964 بين الأقطار العربية من أجل تنويع الهيكل الإنتاجي السلعي ، ومن أهم المنافع الاقتصادية للسوق التي سوف تجنيها الدول العربية هي ما يلي :

1 ـ سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية العربية ويمكّننا إلى درجة أفضل في إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية .

2 ـ أنها قادرة ، في حال اتباع سياسات مناسبة ، على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي .

3 ـ التخفيف من حدة التبعية للخارج بالاعتماد على الموارد العربية المتاحة واستغلالها استغلالاً أمثل من خلال العمل العربي المشترك الصادق والمخلص والجاد .

4 ـ تحقيق درجة أفضل في استقلالية القرار العربي من شأنه أن يدعم الأمن القومي .

5 ـ دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن وفي مواجهة أي تحديات بقوة اقتصادية وسياسية .

ثانياً : في المجال السياسي ويتطلب ذلك ما يلي :

1 ـ العمل على انتشار الديمقراطية الحقيقية في كل الدول العربية وعلى توسيع وتعميق الانتماء للوطن العربي من جميع الشعب العربي .

2 ـ إفساح المجال أمام المشاركة في اتخاذ القرار .

3 ـ الفصل بين السلطات: وتحرير سلطة القضاء وحماية استقلالهم وإلغاء الاستخدام المشين للمحاكم العسكرية والأمنية في القضايا المدنية في بعض الدول العربية .

4 ـ التوقف عن التضييق والمطاردة لمؤسسات المجتمع العربي في بعض الدول العربية والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية وبشرط أن تكون التعددية الحزبية لمصلحة الوطن والمواطن وأهدافها نبيلة ولا تكون تابعة لجهة خارجية .

5 ـ التصدي لأي اختراق للقوى الخارجية والتي تسعى لتفتيت وتجزئة البلدان العربية لكي تضعفها في شتى المجالات لأن القوى الخارجية لا تريد أية قوة في أي مجال للبلدان العربية لا منفردة ولا مجتمعة .

ثالثاً : وفي المجال الأمني ويتطلب ما يلي :

1 ـ إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية . فالأمن القومي العربي في خطر ، ويتمثل هذا الخطر في احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وفي الحصار الوحشي وغير الإنساني المفروض على الشعب العربي العراقي الصامد منذ عام 1991 وحتى الآن وحصار ليبيا والسودان والعدوان الوحشي الأمريكي والبريطاني المتكرر على العراق . فالانحسار في الأمن القومي يؤثر سلبياً والى درجة كبيرة في التنمية العربية وفي إمكانات العرب في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة من تطور

النظام الرأسمالي الدولي. فالهدف الأساسي من إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية يرجع إلى تأمين أمن الوطن العربي وتأمين أمن أقطاره من داخل النظام العربي.

ولتحقيق إقامة هذا النظام يتطلب اتباع الخطوات التالية لمواجهة الهيمنة الأمريكية وهي :

أ - إجراء مصالحة عربية شاملة تتضمن عودة العراق إلى الشمل العربي ونسيان الخلافات وفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية العربية .

ب - قيام الأقطار العربية جميعها بخرق الحصار المفروض على العراق والذي يمثل أبشع أنواع الإرهاب الدولي بزعامة أمريكيا وبريطانيا وأيضا الحصار المفروض على ليبيا والسودان . فالغرب بزعامة أمريكيا يكيل بمكيالين ، فعلى العرب والمسلمين تفرض أقصى العقوبات بينما تسترضي إسرائيل بكل الوسائل الممكنة ، والتي لم تنفذ حتى الآن أي قرار صادر عن مجلس الأمن ولا حتى الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ إنشائها في عام 1948 .

جـ - الاتفاق على ميثاق شرف عربي وعلى وضع آلية لفض النزاعات العربية وعلى إقامة محكمة عدل عربية .

2 - اقامة منظومة عربية موحدة للصناعات العسكرية المتطورة تحقق إنجازاً فعلياً في الإنتاج الثقيل للطائرات والصواريخ والسفن الحديثة والدبابات ووسائل الردع الشامل بكل صنوفه بحيث تسد معظم احتياجات الجيوش العربية بدلاً من انفاق عشرات المليارات من الدولارات على استيراد السلاح - مع عدم استعماله - وجعل القرار السياسي العربي رهينة تتحكم فيه الدولة المنتجة للاسلحة الثقيلة .

3 - ايجاد استراتيجية عربية عسكرية موحدة في العقيدة والتسليح والتخطيط مما سوف يؤدي الى احترامنا ونحن أقوياء .

رابعاً : وأما في مجال التنمية العادلة والمستقلة :

يتعين العمل على تحقيق تنمية حقيقية عربية نشطة وعادلة ، وتتصف بدرجة عالية من الاستقلالية ولا تهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي فحسب ، وانما إلى رفع مستوى المعيشة للمواطن العربي والذي يعدّ الأثر الإيجابي للتنمية الحقيقية .

إن التنمية العربية الراهنة تمر في مرحلة أزمة تتمثل في إشكاليات عديدة من أهمها :

أ ـ التباطؤ في نسبة الاقتصاد العربي خلال الفترة 1991 – 1997 إذ بلغت هذه النسبة كمتوسط سنوي حوالي 2.8٪ للناتج القومي أي أقل من النسبة السنوية لنمو السكان . ويرجع هذا التباطؤ إلى تداعيات أزمة الخليج الثانية عام 1991 ، والى تزايد مديونية غالبية الأقطار العربية النفطية وغير النفطية وخاصة بعد حرب الخليج والتي تقدر بأكثر من 200 مليار دولار الآن .

ب ـ تفاقم سوء التوزيع ضمن الثروات والدخول ويرجع للأسباب التالية :

1 ـ تحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة عليه .

2 ـ تزايد المديونية الخارجية والتي تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي .

3 ـ انتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة في الأقطار العربية .

4 ـ ضعف مراقبة الأجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص وانتشار الفساد والرشوة في القطاعين العام والخاص .

جـ ـ تفاقم أزمة البطالة في بعض الأقطار العربية ويعود السبب إلى آلاتي :

1 ـ تراجع دور الدولة (القطاع العام) في أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق بدرجة كبيرة .

2 ـ سوء التخطيط وانعدام وجود أرقام حقيقية عن حجم البطالة في غالبية الدول

العربية وخاصة غير النفطية.

د - الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب العربي رغم وجود الموارد المتاحة غير المستغلة .

لابد من اتباع أسلوب التخطيط السليم لتحقيق أهداف عديدة لا يمكن للسوق وحده أن يحققه مثل :

1 - تنشيط عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية لتعود بالنفع على المواطن العربي .

2 - تحقيق توزيع أفضل في الثروات والدخول من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

3 - تخفيض مستوى البطالة تدريجياً بدراسة سوق العمالة المحلي والاحتياجات المستقبلية فلا بد من إعداد خطة للقوى العاملة .

4 - تنمية المناطق المحرومة من البنية التحتية وتوفير احتياجاتها المطلوبة .

5 - إشباع حاجات الناس الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن بأسعار معقولة.

خامساً : وفي المجال الثقافي ويتطلب ذلك ما يلي :

1 - ترسيخ الثقافة الإسلامية وتطبيقها فعلياً ونشر القيم المشتركة ،وتعزيز مفهوم الأمة الواحدة والخروج من شرنقة العزف على ما يسمى بالقطرية والعنصرية .

2 - إطلاق حرية الإبداع في التعبير الحر والفن والمسرح والسينما لكن بشرط أن لا يتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا ونشر روح المحبة والأخوة والتعاون الصادق بين الدول العربية في وسائل الاعلام المختلفة .

3 - إصلاح نظم التعليم وتطويرها والعمل على خلق عقلية إبداعية ابتكارية بدل عقلية الجمود والتقيد الفعلي بالمناهج الاسلامية الموجودة وعدم الرضوخ للتغير من قبل بعض

الدول الغربية بزعامة أمريكيا التي تريد ان تفرض علينا ثقافات تتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا .

4 ـ إعداد خطة إعلامية عربية بجميع اللغات تشرح بكل وضوح – روح وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف – المبني على المحبة والرحمة واحترام الآخرين .

الخلاصة :

ان العولمة تخفي في طياتها مشروع أمركة العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أحادية الاستقطاب ، والمهيمنة على العالم . فالولايات المتحدة غدت (شرطي العالم) باسم السلاح حيناً ، وباسم حقوق الإنسان حيناً وباسم قوتها العظمى في كل حين . فالتحرير والليبرالية والخصخصة أصبحت الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأمريكية والأوروبية وان النظام الذي يأخذ بقانون العرض والطلب هو أفضل الأنظمة لدول العالم كله .

هذا ويتعرض الوطن العربي ، حكومات وشعوباً ، إلى ضغوط مكثفة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية لدمج اقتصاديات الدول العربية في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي ونحن غير مهيئين ومستعدين في الوقت الحاضر .

ونحن – العرب – يجب علينا نسيان الماضي والنظر بنظرة تفاؤلية نحو المستقبل ومواجهة كل هذه المخاطر بإرادة سياسية صادقة ، اذ لا تستطيع أي دولة عربية وحدها مواجهة هذه المخاطر والتعامل معها . العمل المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة المخاطر كافة ، وعلى العرب أن يتعاملوا ككتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمي وأمام التكتلات الأخرى . إما أن نعمل معاً ، واما أن نزول الواحد تلو الآخر تحت وطأة العولمة ، لأن

التكامل العربي هو الطريق السليم لمواجهة تحدي العولمة وكسب رهان التنمية والتحرر ، وهو السبيل الأضمن للحفاظ على الحضور العربي المميز والفاعل على الساحة الدولية .

التوصيات :

هناك بعض التوصيات الهامة يمكن استعراضها من أجل مستقبل وطن عربي أفضل قوي اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً وأهم التوصيات هي :

1 ـ نسيان الخلافات والحقد والكراهية بين الدول العربية والوقوف صفاً واحداً أمام ما يتحداهم من أخطار مستقبلية سواء كانت أخطاراً سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو عسكرية .

2 ـ إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ومواجهة الحصار الجائر على العراق ، فالهدف الأساسي لهذه المنظومة هو تأمين أمن كل الدول العربية بدلا من إقامة قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية في بعض الدول العربية لقاء تكلفة مالية واقتصادية وسياسية ومعنوية باهظة .

3 ـ يتعين القيام بحملة عربية واسعة على المستويات كافة للتنبيه والتوعية بالأخطار المستقبلية التي قد تتعرض لها الدول العربية من العولمة ومن الشركات المتعددة الجنسية ، ويجب توضيح أسس العلاقة التي تتعامل بها الشركات المتعددة الجنسية مع وطننا العربي .

4 ـ الاعتراف الصادق بوجود الأمة العربية كنظام عربي قوي اقتصادياً وسياسياً .

5 ـ الإيمان العربي الصادق والجاد بالوحدة الاقتصادية والسياسية .

6 ـ المشاركة الواسعة للجماهير العربية في عملية التكامل الاقتصادي .

7 ـ توسيع نطاق الديمقراطية الحقيقية لتشمل جميع الدول العربية .

8 ـ اعتماد استراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية من أجل تقليل التبعية للخارج وتأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي .

9 ـ إيجاد نظام اقتصادي عربي قوي يخدم المتطلبات العربية في الداخل ولا يكون لعبة في يد المنظمات الدولية لتأمين متطلباتها كالاعتماد على البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ، بل يجب الاعتماد على مؤسسات إقليمية تمويلية عربية .

10 ـ الالتزام السياسي الكامل بعملية التكامل الاقتصادي وإيجاد الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل والتنمية موضع التنفيذ .

11 ـ توقيع ميثاق شرف عربي بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن اجتماعات اللجان التي تهم العمل العربي المشترك .

12 ـ إنشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات والخلافات بين الدول العربية .

قائمة الهوامش والمراجع

(1) لمزيد من التفصيل انظر :

- د. جلال أمين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 234، 8/1998 ، بيروت ، لبنان ، ص 90 .
- مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات) ، الندوة الفكرية التي نظمها المركز ، يونيو 1998 ، بيروت ، لبنان .
- د. صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ، ورقة بحثية قدمت في ندوة نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 17-21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1996 .
- محمد الأطرش ، العرب والعولمة ، ما العمل ؟ مجلة المستقبل العربي ، العدد 229 ، 1998 ، بيروت ، لبنان .

(2) انظر :

- M. Horsman and A. Marshsall . After the Nation state, London: Harper Collins, 1994 , Kenichi Ohamae. The Border Less World, London: Harper Collins, 1990, Robert Reich, The Work of Nations, New York: Knopf, 1991 .

(3) أنظر : هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان ، " فخ العولمة " الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ترجمة د. عدنان عباس علي ، مجلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر ، 1998 ، الكويت ، ص 9 " وقد سمى المؤلفان تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمعظم دول العالم " دكتاتورية السوق والعولمة " .

(4) أنظر : جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ورقة قدمت إلى مؤتمر " الاقتصاديين العرب الثاني عشر " الذي انعقد في عمان في آذار عام 1998 ، عمان ، الأردن . ص ص 1_5 .

(5) د. عدنان شوكت شومان ، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية الدولية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 432، 8/1998 ، بيروت ، لبنان ، ص 17.

(6) لمزيد من التفاصيل انظر :

- Herbert I. Schiller, Mass Communications and American Empire, 2nd ed Boulder, Co. Westview Press, 1992 .

"هناك الملايين من المواطنين الأوروبيين وليس ملايين العالم الثالث فقط يطالبون بطريقة أو بأخرى بوقف جنون السوق العالمية ومراعاة إنسانية الإنسان وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية . فالديمقراطية الحقة تمارس فقط حينما يكون الناس في مأمن ضد الفقر والمرض والبطالة وأنه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس فسيبقى الناس مهددين بأن تحكمهم نظم دكتاتورية " .

(7) لمزيد من التفاصيل انظر :

- UNDP, Human Development Report, N.Y., July, 1998 .

-بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة ، معالم الهيمنة في القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229، 1998 .

(8) لمزيد من التفاصيل انظر :

د. صبري عبدالله ، " الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبراطورية " ، مجلة الكرمل ، العدد 35 ، 1997 .

(9) انظر : فتح الله ولعلو ، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، منتدى الفكر العربي ، سلسلة دراسات عربية ، مايو 1995 ، ص 75 .

(10) انظر للباحث :

التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 2000/20، القاهرة ، مصر ، ص ص 70–71.

(11) انظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، حال الأمة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 219، 1997/5 مايو ، 1997 ، بيروت ، لبنان ، ص ص 110 – 112 .